AIJLLS | SEPTEMBER 2018 | VOL 2 ISSUE 6
مجلة اللسان الدولية / العدد السادس (سبتمبر 2018م/ 1440 هـ)
الترقيم الدولي ISSN 2600-7398

"إذا" الشّرطيّة غير الجازمة في ديوان ابن مقبلٍ.

Izaa Shartiyya Gairi Jaazimah fi Diwan ibn Muqbil

الدّكتور خلدون مرعي إبراهيم حدّاد

Dr. Khaldoon Marei Ibrahim Haddad

risehkj@hotmail.com

ملخص البحث :

يسعى البحث إلى دراسة الأداة (إذا)، وأنماط وردها في أسلوب الشّرط غير الجازم، المأخوذ من ألسنة أبناء اللّغة الأوائل؛ في ديوان تميم بن أُبيّ بن مقبل، وفي الإطار الّذي يمكن أن يستقي الأداة من مظانّها الأوّلى، يستقرئ ما ورد منها في الدّيوان، ويقدّم دراسةً إحصائيّةً تحليليّةً لهذه الأداة، إضافة إلى بيان تخريج التّوجيه الإعرابيّ الّذي قدّمه العلماء من القدماء والمتوسّطين والمحدثين لهذه الأداة من خلال كتبهم، ومقارنة هذه الآراء، ثم يقدّم الباحث رأيه بعد آراء العلماء أو ما يرتضيه منها.وتتجلّى أهميّة البحث في أنّه لم يُسبق – في حدود ما يعلم الباحثُ – حتّى اللّحظة بشكل مباشر في دراسة الأداة في ديوان الشّاعر تميم بن أُبيّ بن مقبل دراسة نحويّة تحليليّة تأصيليّة.

ABSTRACT

This research is aiming at studying the tool (إذا) and the way it is used in: (أسلوب الشّرط غير الجازم) which is the (un imperative conditional style) taken from the early native language speakers, In Tamim's Dewan, and in the framework that is extracted in its initial use, and what was mentioned in the Dewan and offers an analytical statistical study for this tool, in addition to showing how this tool was fitting into the sentence, the scholar from old time mid-time as well the modern scholar for using this tool and comparing these opinions, then the researcher offers this opinion after those presented by the scholars or what he is satisfied with. The importance of this research is that it has not been -as per the knowledge of the researcher- dealt with earlier by any other the researcher directly in studying this tool in Tamim's Dewan.

المقدّمة

اتّجهت دراسات العلماء قديمًا إلى مصادر اللّغة، تستقي منها قواعد تنتظم كلامها وأساليبها، ولقرب الشّعر من نفوس العرب، ولأنّه يحوي معظم طرائقها في التّعبير، كان له النّصيب الأكبر من العناية والاهتمام، وأخذ العلماء يجوبون بوادي نجد والحجاز، يستقرؤون ويسألون ويدوّنون ما يسمعونه من الأعراب، ثمّ أخذ هؤلاء الأعراب يحضرون إلى المدن ليفرغوا ما لديهم من ذخائر نفيسة.

تلا هذه المرحلة مرحلة أخرى لا تقلّ أهميّة عن سابقتها، وهي استقراء الشّواهد، واستنباط الرّابط الّذي يربط بين عناصر اللّغة، واستخراج قاعدة تنتظم تحتها تلك الشواهد، وكان هؤلاء العلماء يعقدون الندوات والمناظرات العلميّة، فوصل العلم جاهزًا في السّفر الكبير (كتاب سيبويه).

وعلم اللّغة الحديث علمٌ وصفيّ؛ أي أنّه علم يهتمّ بوصف الظاهرة اللّغويّة وصفًا موضوعيًا يعكس حقائق اللّغة كما هي في الاستخدام الفعليّ، بعيدا عن المنطق الفلسفي والاتجاه المعياريّ؛ وهذ الأخير يتوجّه إلى وضع الأسس والقواعد التي ينبغي أن يلاحظها ويطبقها من أراد استخدام اللّغة استخدامًا صحيحًا، فبدلًا من أن تصف الدراسة اللّغويّة ما الذي يقوله ويكتبه أبناء اللّغة فعليًّا، فإنها تحدّد لهم ما الذي يجب عليه أن يقولوه أو يكتبوه.

والسؤال الّذي يطرحه الباحث: هل تمّ وضع القواعد النحوية واللّغويّة بناء على ما استقرّ عليه الاستخدام اللّغويّ، أم أنّ العلماء طرحوا واستثنوا شواهد شعريّة لم تنتظم فيها القاعدة؛ فعدّت من الشّاذّ والنّادر؟ وهل تطابقت القاعدة النّحويّة مع الشّاهد الشّعريّ من عصور الاحتجاج الّتي ارتضوها؟

وكان اختيار الشّاعر ابن مقبل؛ لما له من مكانة لغويّة كبيرة، ولما له من أشعار تربو على ألف وستمائة بيتٍ، ثمّ ما لقبيلته الكبيرة (قيس) والصغيرة (عامر بن صعصعة) من سمعة لغويّة عظيمة، اعتمدها العلماء في حركة التدوين وتقعيد القواعد. وقيمة النّصّ الأدبيّ، في أنّه السّبيل الأوحد إلى استنباط القواعد واستعمالها، وأنّ أيّ نظامٍ لغويّ لا بد أنْ يقوم على الضّبط والاستقراءِ من خلال النّصوص الفصيحة. وأمّا اختيار أسلوب النّداء؛ فلأنّه أسلوب يشيع على ألسنة المتحدثين بالعربيّة، وفيه أنماط متعددّة، وكلّ هذا أدّى إلى ظهور الخلافات بين العلماء، بناء على مشاربهم ومدارسهم. عمدت في الدّراسة إلى جمع المادّةِ العلميّة وإحصائها وتصنيفها وتحليلها، واستقراءِ آراءِ العلماء وتفصيلها تفصيلاً مُفهِماً.

-مشكلة البحث: يسعى هذا البحث إلى رصد الأداة (إذا) الشّرطيّة في ديوان ابن مقبل من خلال الكشف عن أنماط وردودها في أسلوب الشرط، ومقارنتها بأنواعها وأنماطها المنصوص عليها واقعيًا وقواعديًا في اللّسان العربيّ الّذي يمكن أن يستقي الأساليب من مظانّها الأوّلى .

-أسئلة البحث: يحاول الوقوف على الأداة (إذا) الشّرطيّة التي استخدمها الشّاعر تميم بن أُبيّ بن مقبل في ديوانه، ومن ثم فهو يحاول الإجابة عن تساؤلات عدّة تؤسّس لإشكاليّة الدّراسة وهي :

-ما أنماط (إذا) الشّرطية الّتي استخدمها الشّاعر في ديوانه؟

-هل وافقت الأنماط المستخدمة عند الشّاعر ما جرى عليه استخدام العرب في لغتهم وما وضعت له؟ أم أنه خالف الأعراف والتّقاليد اللّغويّة في الاستخدام؟

-هل وافقت أقوالُ النّحويّين ما ورد من الأنماط عند الشّاعر؟ أم أنّهم لم يسجّلوا كلّ ما جاء منها؟

-كيف وجّه النّحويّون الأنماط في كتبهم؟ وهل هذا التّوجيه مناسب لطبيعة اللّغة؟

-أهداف البحث: يسعى البحث إلى الوصول إلى الاستخدام الصّحيح للأسلوب النّحويّ المأخوذ من ألسنة أبناء اللّغة الأوائل، من خلال دراسةٍ إحصائيّةٍ تأصيليّةٍ تحليليّةٍ لتلك الأساليب، ويهتمّ البحثُ بعرض وبيان التّوجيه الإعرابيّ الّذي قدّمه العلماء القدماء والمحدثون، وارتضاء إعراب سليم يتماشى والمنطق اللّغوي السّليم .

-أهميّة البحث: تتأتّى أهميّة البحث من الأهداف الّتي يسعى إلى تحقيقها؛ ولعلّ أهمّ هذه الأهداف:

-الحصول على دراسة تطبيقيّة تقوم على المنهجين الاستقرائيّ والوصفي في البحث.

-تعزيز المنهج الوصفيّ في دراسة أصول اللّغة؛ للحصول على قاعدة تقوم على وصف الظّاهرة، ولا تتدخّل في إخضاع الشّاهد لها.

-ارتضاء قواعد نحويّة سليمة بعيدة عن البحث عن تسويغات الشّاهد النّحويّ ليتطابق مع القاعدة النّحويّة الّتي ارتضاها النّحاة.

-ترسيخ المنهج الاستقرائيّ التّطبيقيّ على النّصوص الأصيلة الّتي بنيت عليها القواعد النّحويّة.

إجراءات البحث: قام البحث على استقراء ما ورد من أنماط (إذا) الشّرطيّة في ديوان ابن مقبلٍ، ثمّ تصنيفها إلى أنماطها، ثمّ يقارنها بالاستخدام المتعارف عليه من أفواه العرب مما جاء به علماء اللّغة، ثم يعرض أقوال العلماء فيها، ويبيّن الرّأي الرّاجح عندهم في الأسلوب النّحويّ، ثم يقدّم الباحث رأيه بعد آراء العلماء أو ما يرتضيه منها، أو بيان وجهة نظره في التّعليق على رأي النّحويَّين، وفي التّدليل على صحّة ما يراه راجحًا، بالاعتماد على الدّليل والحجّة المقنعة، والوجهة التي يرتضيها في هذا الشّأن.

مفهوم الشّرط:

لغةً:

جاء معنى الشّرط في معاجم اللغة كثيرًا على المعنى في البيع والشراء، ولم يذكر أحد من أصحاب المعاجم الكبيرة ما يشير إلى مفهوم الشّرط الاصطلاحي. فجاء التعريف عند ابن منظور: "الشّرط: إلزام الشّيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع شروط... وقد شرط له وعليه كذا يشرِط ويشرَط شرطاً واشترط عليه. والشّريطة: كالشّرط، وقد شارطه وشرط له في ضيعته يشرط ويشرط، وشرط للأجير يشرط شرطًا". (ابن منظور،1414هـ، ط3، 329/7)

اصطلاحًا:

جاءت تعريفات الشّرط متقاربة بين العلماء؛ فقد جاء عند (المبرد، 1994م، ط2، 46/2): "وقوع الشّيء لوقوع غيره". ودارت تعاريف العلماء للشّرط بأنّه: تعليق جملة بجملة، تكون الأوّلى سببًا، والثانية متسببًا؛ ولا يكون ذلك إلّا في المستقبل،

ولذلك لا يُتصوّر وقوع الجواب قبل وقوع الشّرط؛ والأصل في الفعلين أن يكونا مضارعين، وإن كان أحدهما ماضيًا فهو للمستقبل بتأثير من الأداة الشّرطيّة؛ لأنّه لا يُتصوّر وقوع الشّرط لما سبق من الزّمان، وأنّ الشّرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه.

وفرّق العلماء بين نوعين من الشّرط حسب نوع الارتباط؛ فإن كان الارتباط بين الشّرط والجواب، ارتباط حدوث بوقوع؛ بحيث إذا وقع الشّرط فيجب وقوع الجواب، كان التّركيب الشّرطيّ وجوبيًّا أو تحقيقيًّا، وإن كان الارتباط مما يوجب وقوع الجواب بعد وقوع الشّرط من غير لزوم، كان التّركيب مما يسمّى المنفكّ أو الاحتمالي. وعلى هذا يكون فعل الجواب أو الفعل المجازى به مما يترجّح بين أن يوجد وأنْ لا يوجد، فأمّا ما كان واجب الوجود فمنع ذلك بعض العلماء. وأشار (عباس حسن، ط15، د.ت، 422/4) أنّه يمكن أنْ يكون الجواب واقع الحدوث لا محالة، دون تعليق الشّرط، مع أنّ التّركيب تركيب شرط، ففي قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى ٧﴾ (سورة طه: الآية 7)، فالله تعالى عالم بالسّرّ والعلن دون أنْ يجهر الرّسول ﷺ بالقول. وقد يكون الشّرط سببًا أو غير سبب، ففي: إن تطلع الشّمس يختفِ اللّيل؛ فالعلاقة سببيّة، وأمّا في: إن كان النّهار موجودًا كانت الشّمس طالعة؛ فالنّهار ليس سببًا في الشّمس، وإنّما هو ملزوم، والجواب لازم .

والملاحظ في التّعريفات الاصطلاحية التّرابط والتّلازم بين جملتين؛ فتكون الأوّلى شرطًا في حصول الثّانية، أو يتوقّف حدوث الثّانية على حدوث الأوّلى، وهذه العلاقة حصرها (الراجحي، 1999، ط1، ص 320) بعلاقات العلّيّة أو التّضمّن أو التّعليق. وهناك بعض الحالات جعل العلماء فيها جملة الجواب جوابًا مع أنّ المعنى لا يستقيم معها، أو عندما لا يكون الجواب مترتبًا على الشّرط، ففي قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأٓتٖۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٥﴾ (سورة العنكبوت: الآية 5)، فأنّ أجل الله آتٍ على كل حال؛ فليس الجواب مترتبًا على الشّرط.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى الخلاف بين العلماء في تصنيف التّركيب الشّرطيّ ضمن أنواع الجمل، فهل تعدّ جملة اسميّة بناء على ابتدائها بأسماء الشّرط الّتي لها حقّ الصّدارة في الجملة، أم تعدّ جملة فعليّة بناء على حروف الشّرط المتقدّمة فيها؟ فمن العلماء من جعل الجملة الشرطيّة ضمن الجملة الفعليّة؛ والدّليل أنّ فعل الشّرط لا يؤدّي معنى قائما بذاته، فهو يفتقر إلى فعل الجواب، كما يفتقر المبتدأ إلى الخبر. ومن العلماء من أفرد الجملة الشّرطيّة بقسم مستقلّ؛ إذ إنّ تآلف الجملتين (الشّرط والجواب) بدخول أداة الشّرط يجعل منهما جملة واحدة قائمة بذاتها؛ يقول (الفارسيّ، 1985، ط1، ص 70-71): " ألا ترى أنّ الفعل والفاعل في الشّرط لا يستغنى بهما، ولا يخلو من أن تضمّ الجملة الّتي هي الخبر إليه؛ ولهذا المعنى حسن أن تعمل جملة الشّرط مع الحرف الدّاخل عليها في الجزاء. وكذلك القسم لا يكون كلامًا مستقلاً دون أن تضمّ إليه المقسم عليه والمقسم". إلى هذا ذهب المخزوميّ من المحدثين. (المخزومي، 1986، ط2، ص 286)

عناصر الأسلوب:

يتكوّن أسلوب الشّرط من ثلاثة عناصر: أداة الشّرط وفعل الشّرط وجواب الشّرط .

أداة الشّرط:

تنقسم إلى قسمين بحسب العمل (الجزم): أدوات جازمة، أدوات غير جازمة، كما يمكن تقسيمها إلى قسمين من حيث الاسميّة أو الحرفيّة (بخلاف بين العلماء): الأدوات الاسميّة، والأدوات الحرفيّة، وصنّف العلماء هذه الأدوات من حيث أصل الوضع؛ فمنها ما وضع للشّرط، ومنها ما وضع في الأصل لغير الشّرط، ثم أدّى معنى الشّرط، كما صنّفت إلى بسيطة ومركبة. والخلافات ظاهرة بين العلماء في حرفية واسميّة، والبساطة والتّركيب، ويرى الباحث عدم إدراج هذه الخلافات في البحث؛ لأنّها لا تضيف له شيئاً جديدًا.

على أنّ هناك إجماعًا بين علماء البصرة في وجوب مجيء الأدوات الشّرطيّة في صدر الجملة الشّرطيّة، ولا يجوز في مذهبهم أن يتقدّم معمول الشّرط أو الجواب عليها، وقد يسبق بعضَها همزةُ الاستفهام أو حرفُ جرّ، أو حرف العطف، بشرط أن تبقى لها الصّدارة، كما لا يصحّ حذفها على الأرجح من أقوال العلماء. (عباس حسن، ط15، د.ت، 426/4)

فعل الشّرط:

هو العنصر الثّاني من عناصر التّركيب الشّرطيّ، ويجب أن يتلو الأداة، ولا يجوز عند جمهور البصريّن تقديم الجواب عليه، وقد يتقدّم ما يشبه الجواب؛ فيكون دليلًا عليه، كما اشترطوا في فعل الشّرط أن يكون فعلًا مضارعًا؛ ليدلّ على الاستقبال، وأجاز جمهور البصريّن أن يأتي فعلًا ماضيًا، أو ماضي المعنى (المضارع المسبوق بالحرف (لم))، وفي هذه الحالة تصرف أداة الشّرط معناه إلى المضارع، ومنعوا وقوعه ماضيًا على اللّفظ والمعنى. (أبو حيّان الأندلسيّ، 1998، ط1، 1879/4)

ويمكن إجمال الشّروط الّتي وضعها العلماء في فعل الشّرط:

1. أن يكون مضارعًا أو ماضيًا خالصًا للاستقبال، فلا ماضي معنى ولفظًا، أو بقرينة دالة على الماضي.

2. ألّا يكون فعل أمر أو مضارعًا دالًا على الطّلب، بلام الأمر أو النّهي.

3. ألّا يكون فعلًا جامدًا؛ فلا يقع الفعل عسى، أو نعمَ أو بئس، ولا طالما.

4. ألّا يكون فعلًا مضارعًا مسبوقًا بالتّسويف أو السّين الدّالتين على الاستقبال.

5. ألّا يكون مسبوقًا بحرف التّحقيق أو التّشكيك (قد).

6. ألّا يكون منفيًا بغير (لم، ما، لا)، فلا يجوز: (إنْ لمّا تقرأ) أو (إنْ لن تقرأ) أو (إنْ ليس تقرأ).

7. ألّا يسبق بأداة استفهام أو تحضيض أو عرض، ويستثنى من ذلك الهمزة الاستفهامية.

8. أن يتلو فعلُ الشّرط الأداةَ، فإنْ جاء بعدها اسم مرفوع، فهو فاعل لفعل يفسّره الفعل المذكور.

ويطلق العلماء على فعل الشّرط وفاعله أو نائبه (الجملة الشّرطية)، وهذه الجملة لا محلّ لها من الإعراب إلّا في حالتين: في محل جرّ بالإضافة؛ عندما تكون أداة الشّرط (إذا) غير

الجازمة. أو في محل رفع خبر على الأرجح؛ بعد أدوات الشّرط الّتي تقع مبتدأ. (عباس حسن، ط15، د.ت، 445/4)

جواز حذف الجملة الشـــرطية (فعلها ومرفوعه معا) بشـــرط وجود قرينة تدل عليها، وألّا يذكر صـريحا في الكلام بعدها ما يفســـرها. وقد يبقى بعد حذفها شـــيء قليل منها؛ مثل "لا" النافية ... وقد تبقى الأداة أو تحذف مع الجملة الشـــرطية المحذوفة. (عباس حسن، ط15، د.ت، 448/4)

جواب الشّرط:

أطلق عليه العلماء الجزاء أو المجازاة، وحالاته ثلاث: فقد يكون فعلًا مضارعًا، أو ماضيًا، أو جملة مبدوءة بالفاء الرّابطة أو إذا الفجائيّة، في بعض الحالات الّتي لا يصـــلح أن يكون الجواب شرطًا. وجمهور البصريّين على منع تقدّم الجواب على الشّرط، وأمّا الكوفيون، والأخفش والمبرّد من البصـــريّين فأجازوا ذلك، وأجاز المازنيّ أن يتقدم الجواب إن كان مضـــارعًا، ومنع الفعل الماضي. (أبو حيّان الأندلسيّ، 1998، ط1، 1879/4)، واشـــترط العلماء الإفادة في جملة الجواب، وذلك من خلال المغايرة بين لفظ الشّـــرط والجزاء؛ فلا يتّحدان، (إلّا في الأداة كيفما، مع خلاف في أدائها معنى الشّـــرط)، فلا يقال من أطاع الله أطاع الله، وإنما يقال من أطاع الله نجا، إلّا إذا تضمنت معنى جديدًا يفهم من الكلام، كقوله ﷺ: "فمن كانت هجرته إلى الله ورســـوله، فهجرته إلى الله ورســـوله". (البخاري، 1422هـ، ط1، 24/1)، فقد أدّت الجملة الجوابية معنى جديدًا: فهجرته مباركة أو مقبولة. وقد تأتي في بعض الأحيان الفضـــلة لتكمل الفائدة، فتلزم لزوم العمدة. (ابن مالك، 1413هـ ط2، 268).

لاحظ علماء اللّغة وجود أدوات تقوم بوظيفة تعليق أو ترتيب الجزاء على الشّـرط؛ إلّا أنّها لا تقوم بالتأثير على فعليّ الشّـرط والجواب، وهذه الأدوات أشـــبهت أدوات الشّـــرط الجازم من حيث إنّها تراوحت بين الاسميّة والحرفيّة، وجاءت أحكامها مشابهة –في كثير من الحالات –لأحكام أدوات الشّرط الجازم؛ من احتياجها إلى فعل شـرط وفعل جواب، وإنّ بعضـها أدى معنيين، وبعضـــها اختصّ بمعنىً واحد؛ فأطلق عليه العلماء تسمية أدوات الشّرط غير الجازم .

تفرّق الشّـــرط غير الجازم في كتب العلماء السّـــابقين تحت مباحث مختلفة؛ فقد صُـنّفت حسـب الأدوات المسـتخدمة: فجاءت إذا مع الظّروف، وجاءت لو، لولا ولوما في حروف المجازاة، وجاءت في بعض كتب المتأخرين والمحدثين تابعًا للشّرط الجازم.

تكرّر أسـلوب الشّـرط غير الجازم باسـتخدام الأداة (إذا) في ديوان ابن مقبلٍ في تسـعة وسـتين ومائة موضـعٍ، بما أتاح له تنوّع الأنماط والاستخدامات؛ من حيث تمام عناصر الأسلوب أو حذف الشّرط أو حذف الجواب، وهذه الأنماط هي:

1. إذا + فعل الشّرط (مضارع) + فعل الجواب (مضارع).
2. إذا + فعل الشّرط (ماضٍ) + فعل الجواب (ماضٍ).
3. إذا + فعل الشّرط (ماضٍ) + فعل الجواب (مضارع).
4. إذا + فعل الشّرط (ماضٍ) + الجواب محذوف.
5. إذا + فعل الشّرط (ماضٍ) + الجواب جملة مقترنة بالفاء.
6. إذا + فاعل مرفوع لفعل محذوف + جواب الشّرط.

7. إذا + اسم مرفوع لفعل ناسخ + جواب الشّرط.

8. إذا + فعل الشّـــرط (ماضٍ) + الجواب جملة غير مقترنة بالفاء.

9. إذا + اسم مرفوع + فعل محذوف.

ذهب معظم علماء النّحو إلى أنّ (إذا) "لـــما يستقبل من الدّهر، وفيها مجازاةٌ، وهي ظرف"، (سيبويه، 1988، ط3، 232/4) فإذا كانت لما يستقبل من الزّمان، فذلك يعني أنّ وقوع الحدث بعدها لا يكون إلّا في المستقبل. ولـمّا كان فيها مجازاة؛ فهذا يعني أنّها تتضمّن معنى الشّرط، ولـــمّا تخلّصت للشّرط؛ فهي "تُجاب بما تجاب به أدوات الشّرط"، (المرادي، 1992، ط1، 367) فتحتاج إلى فعل الشّـــرط والجواب، "وتختصّ بالدّخول على الجُملة الفعلية" (ابن هشام، 1972، ط4، 127)، إلّا أنّها لا تجزم، كما أجمع جمهور العلماء إلّا في ضرورة الشّعر؛ قال سيبويه: "وقد جازوا بها في الشّعر مضطرين، شبّهوها بإنْ، حيث رأوها لما يستقبل" (سيبويه، 1988، ط3، 61/3). والسّبب في عدم الجزم فيها –كما يفسّره ابن مالك– أنّها متضمّنة معنى الشّرط، فهي كالخالية منه في عدم استحقاقها عمل الجزم؛ "لأنّ (إذا) الشّـــرطيّة مختصّة بالتّعليق على الشّرط المقطوع بوقوعه حقيقةً أو حكمًا، كقولك: آتيك إذا احمرّ البُسْـــر، وإذا قدم الحاجّ. ولو قلت: آتيك إنِ احمرّ البُسْـــر، كان قبيحًا، فلمّا خالفت (إذا) (إنْ) وأخواتها، فلم تكن للتّعليق على الشّرط المشكوك في وقوعه، فارقتها في حكمها، فلم يجزم بها في السّـــعة". (ابن مالك، ط1، د.ت، 81/4)

وهي ظرف زمان للمستقبل ملازمة للإضافة إلى الجملة التي بعدها عند الجمهور، (ابن يعيش،2001، ط1، 121/3) وهي عندهم مختصّة بالأفعال، "ويكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا ومضارعًا دون ذلك"، (ابن هشام، 1972، ط4، ص 127) وأمّا إذا جاء بعدها اسم مرفوع؛ فهو معمول فعل محذوف يفسّره الفعل المذكور. (ابن هشام، 1972، ط4، ص127) واختلف العلماء في العامل فيها؛ فمنهم من جعل العمل فيها لفعل الشّـــرط، ومنهم من جعله لفعل الجواب. وجمهور العلماء على الجواب. وقد تدخل (ما) على (إذا) فتكون زائدة وتفيد التّوكيد. (عباس حسن، ط15، د.ت، 442/4)

النّمط الأوّل: إذا + فعل ماضٍ+ فعل ماضٍ (تكرّر في أربعةٍ وأربعين موضعًا).

أكثر ابن مقبلٍ من استخدام هذا النّمط، مما يجعل من افتراض علاقة معنويّة بين استخدام الفعل الماضي والأداة (إذا)، كما يدعو –أيضًا– إلى افتراض وجود علاقة بين الفعل الماضي والشّرط غير الجازم مع الأداة (إذا)، وهذا لن يتأتّى إلّا باستقراء شواهد كثيرة، قرآنيّة وشعريّة ونثريّة. ولم يدخل الباحث في دراسة هذا الافتراض؛ لأنّ هذا يدخل ضمن الدّراسة الدّلاليّة، وهذه ليست ضمن إطار هذا البحث.

ومما جاء على هذا النّمط من ديوان ابن مقبلٍ؛ قوله:

خَرُوجٌ مِنَ الغُمَّى إِذَا صُكَّ صَكَّةً

بَدَا، والعُيُونُ المُسْتَكِفَّةُ تَلْمَحُ

من الممكن أنْ يأتي فعل الشّرط ماضيًا في اللّفظ مستقبلًا في المعنى كما في بيت ابن مقبلٍ السّابق (صكّ)، ويمكن أنّ يأتي الجواب فعلًا ماضيًا لفظًا مستقبلًا في المعنى (بدا)، ولم يمنع ذلك أيٌّ من العلماء، فورد كلٍّ من فعل الشّرط والجواب ماضيين باتفاق، كما أورد ابن مالك في الفقرة السّابقة الّتي تحدث فيها عن أنواع الفعلين.

علّق ابن مقبلٍ الجواب (بدا) الماضي، بالشّرط الماضي أيضًا (صكّ)، مستخدمًا أداة الشّرط غير الجازم (إذا)، وجاءت هذه لمجرّد التّعليق الشّرطي، مضافة إلى الجملة بعدها، عاملة في محلّها الجرّ، منصوبة بجوابها على رأي جمهور العلماء البصريّن.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العلماء تحدّثوا عن بعض الظّواهر اللّغويّة وردت في هذا النّمط، فكان من المفيد المرور بها:

– **دخول (ما) الزّائدة على (إذا)**، إنّ (ما) قد "تزاد بعد أداة الشّرط سواءً أكانت جازمة نحو: ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ (سورة النساء: جزء من الآية 78)، ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ (سورة الأنفال: جزء من الآية 58)، أَم غير جازمة ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ﴾، (سورة فصّلت: جزء من الآية 20)" (ابن هشام، 1972، ط4، ص 413) فتعمل على زيادة التّوكيد فيهما، فقد "تزاد (ما) مع (إن) الشّرطيّة مؤكدةً، نحوَ قولك: إمّا تأتني آتِك، والأصلُ: إن تأتني آتِك، زيدت (ما) على (إنْ) لتأكيدِ معنى الجزاء". (ابن يعيش، 2001، ط1، 115/3) وهذا الدّخول ليس واجبًا عند العلماء، ولا شرطًا لعمل الأداة؛ إذ إنّ بعض أدوات الشّرط لا تعمل التّعليق ولا الجزم إلّا بدخول (ما) الزّائدة عليها؛ مثل الأداتين (إذ وحيث)؛ فهاتان الأداتان لا تعملان دون وجود (ما) الزائدة فيهما، أمّا (إذا) فزيادة (ما) لزيادة التّوكيد في معناها، (عباس حسن، ط15، د.ت، 422/4) كما زيدت في (إنْ، أيّ، كيف، متى، أين). وقد استخدم كثيرًا عند ابن مقبلٍ.

قال ابن مقبلٍ:

إِذَا مَا لَقِينَا تَغْلِبَ ابْنَةَ وائِلٍ

بَكَيْنَا بِأَطْرَافِ الرِّمَاحِ عَلَى عَمْرِو

–استخدام الفعل الماضي النّاقص (كان، غدا)، لم يقتصر استخدام الشّاعر على الفعل التّام، بل استخدم الفعل النّاقص استخدامه الفعل التّام، دون فرق بينهما من حيث كونهما أفعالًا للشّرط أو الجواب. قال ابن مقبلٍ:

إِذَا كَانَ جَرْيُ العَيْرِ فِي الوَعْثِ دِيمَةً

تَغَمَّدَ جَرْيَ العَيْرِ فِي الوَعْثِ وَابِلُهْ

غَدَتْ كَالفَنِيقِ المُسْتشِيرِ إِذَا غَدَا

سَمَا فَتَنَاهَى عَنْ سِنَانٍ فَأَرْقَلاَ

استخدام (حتّى) قبل (إذا)، وللعلماء فيها أقوال: فكثير – من العلماء جعل (حتى) حرف ابتداء، و(إذا) في موضع نصب بشرطها أو جوابها، وهو مذهب الجمهور من البصريّن، وبعضهم جعل (حتى) جارّة، و(إذا) في موضع جرّ، وعليه ابن مالك، ونسبه للأخفش. (ابن مالك، ط1، د.ت، 210/3). و(ابن هشام، 1972، ط4، ص 174) وهذا الأسلوب مستخدم كثيرًا في القرآن الكريم، إذ ورد في القرآن الكريم في

اثنين وأربعين موضـــعًا، منها قوله تعال: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ آل عمران: 152.

قال ابن مقبلٍ:

حَتَّى إِذَا هَبَطَتْ مَدَافِعَ رَاكِسٍ

ولها بصحراءِ الرُّقَيّ تَوالي

مالَ الحُداةُ بها لحائِشِ قريةٍ

وكَأَنَّهَا سُفُنٌ بِسِيفِ أَوَالِ

-اســتخدام الفعل المضــارع المســبوق ب (لم)، للدلالة على الماضي (الماضي في المعنى).

لم يستخدم ابن مقبلٍ الفعل المضارع المسبوق ب (لم) للدلالة على الماضي في المعنى إلّا مرةً واحدة فقط، وفاق في استخدامه للماضـــي الحقيقيّ أكثر مرات عديدة. وعلى الرّغم من كثرة الأفعال الماضـية؛ لكثرة أبيات الشّـاهد في هذا النّمط، إلّا أنّ الشّــاعر اســتخدم الماضــي لفظًا ومعنًى، وقلّل من اســتخدام المضارع المصحوب بلم .

قال ابن مقبلٍ:

وكانَ أبوهُ التَّغْلِبِيُّ إذا بكى

على الزادِ لَمْ يسكتْ بثدي ولا نَحْرِ

النّمط الثّاني: إذا + فعل الشّرط (مضارع) + فعل الجواب (مضارع) (ورد مرة واحدة)

يمكن أن يقع كلّ من فعل الشّــرط والجواب مضــارعين أو ماضــيين؛ لفظًا أو معنًى، وهو مما يتشــابه فيه أنماط الشّــرطين الجازم وغير الجازم. كما جاء في ألفية ابن مالك: (ابن عقيل، 1980، ط20، 32/4)

فعلين يقتضين شرط قدما

يتلو الجزاء وجوابًا وسما

وماضيين أو مضارعين

تلفيهما أو متخالفين

وهذا الّذي ذكره ابن مالك يقع على عامّة أفعال الشّــرط والجواب؛ الجازم وغير الجازم، وفصّــل الأزهريّ في أحوال الفعلين مع أداة الشّـرط (إذا) فقال: "ويقع شـرطها وجوابها ماضيين نحو:﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسًا ﴿٨٣﴾﴾ (سـورة الإسراء: الآية 83)، ومضارعين نحو:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾﴾ (سـورة الإسـراء: جزء من الآية 107)، ومختلفين نحو: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾، (سـورة المائدة: جزء من الآيـة 83)، ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴿٥٨﴾﴾ (سـورة مريم: جزء من الآية 58)، وماضـيًا وأمرًا، "نحـو:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ﴾ (سورة الطلاق: جزء من الآية 1)." (الأزهري، 2000، ط1، 701/1)

وقد ورد هذا النّمط مرةً واحدة في شعر ابن مقبلٍ فقال:

مَا لَكَ تَجْرِي إِلَيْنَا غيرَ ذِي رَسَنٍ

وقدْ تكونُ إذا نُجْرِيكَ تُعْنِينا

استخدم ابن مقبلٍ أداة الشّرط (إذا)؛ لتعليق حكم الجواب (تُعْنِينا)، وهو فعل مضارع مرفوع لم يتأثّر بالجزم؛ إذ لو جاء مجزومًا لوجب حذف الياء منه، على أنّه فعل مضارع معتلّ الآخر، وحكمه معلّق بفعل الشّرط المضارع (نُجْرِيكَ)، وجاء غير مجزوم بدليل ثبات حرف العلّة فيه، ولم يظهر عمل الجزم في الأداة (إذا)؛ لأنّها جاءت لمجرد التّعليق؛ فقد خالفت (إذا) (إنْ) وأخواتها فلم تكن للتّعليق على الشّرط المشكوك في وقوعه، فارقتها في حكمها، فلم يجزم بها في السّعة، بل تضاف إلى الجملة؛ (ابن مالك، د.ت، ط1، 81/4). فجاء الفعل المضارع مرفوعًا غير مجزومٍ.

ويُلاحظ أنّ العلماء تحدّثوا عن وقوع الفعل المضارع في الشّرط الجازم وغير الجازم، ولكنّهم لم يشترطوا أي حالة له؛ فلم يفرّقوا في زمن الفعل، فجاء في أبحاثهم ما يجيز ذلك، بناء على الشّواهد المأخوذة من اللّغة.

النّمط الثّالث: إذا + فعل ماضٍ+ فعل مضارع (تكرّر في خمسة مواضع).

لم يشترط العلماء اتّحاد فعلي الشّرط والجواب في النّوع، فقالوا بأنّهما يقعان مضارعين، أو ماضيين، أو متخالفين، قال ابن مالك: "فإذا كان الشّرط والجواب مضارعين وافقا الأصل؛ لأنّ المراد منهما الاستقبال، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع. وما وافق الوضع أصل لما خالفه. وإذا كانا ماضيين خالفا الأصل، وحسّنهما وجود التّشاكل". (ابن مالك، 1413هـ، ط1، ص 69). وبالنّظر في استخدام ابن مقبلٍ لأنماط الشّرط غير الجازم، يُلاحظ كثرة استخدامه للماضي فعلًا للشّرط وجوابه، وأجاز العلماء ذلك بدخول أداة الشّرط؛ لتحويل الماضي إلى المستقبل؛ ليصحّ معه التّعليق؛ إذ لا تعليق في الماضي.

وأمّا الأبيات الشّعريّة الّتي جاءت في ديوان ابن مقبلٍ على هذا النّمط:

قال ابن مقبلٍ:

يُطِفْنَ بِغِرّيدٍ يُعَللُ ذَا الصِّبَا

إذَا رَامَ أُرْكوبَ الغَوَايَةِ أَرْكَبُ

جاء فعل الشّرط (رام) فعلًا ماضيًا لفظًا ومستقبلًا في المعنى؛ بسبب من أداة الشّرط، وجاء جواب الشّرط (أركبُ) فعلًا مضارعًا مرفوعًا، إذ لم يظهر عليه أثر الجزم، وجاء تعليق الجواب (أركبُ) على الشّرط (رام)، وجاءت أداة الشّرط (إذا) ظرفيّة مضافة إلى شرطها، في محل نصبٍ بجوابها، على رأي جمهور البصريّن.

ويقول أيضًا:

وضَمَّنْتُ أَرْسَانَ الجِيَادِ مُعَبَّداً

إذا ما ضَرَبْنا رأسَهُ لا يُرَنَّحُ

وفي هذا البيت تظهر (ما) الزّائدة للتّوكيد بعد (إذا)، الخافضة للشّرط قبل جملة (ضربنا)، في محلّ نصب بجوابها المنفيّ بلا (لا يُرَنّحُ)، المرفوع لعدم فعالية أداة الجزم فيه.

النّمط الرّابع: إذا + فعل الشّرط (ماضٍ) + جواب الشّرط (محذوف) (تكرّر في تسعٍ سبعين موضعًا).

أكدّ علماء النّحو البصريّون وجوب مجيء أسلوب الشّرط على التّرتيب؛ فلم يجوّزوا أن يتقدّم فعل الشّـرط على الأداة، ولا أن يتقدّم جواب الشّـرط على فعل الشّـرط، أو على الأداة، كما أنّهم لم يجيزوا تقدّم معمول فعل الشّرط أو معمول الجواب على الأداة. (أبو حيّان الأندلسـيّ، 1998، 1879/4) ولكن، هل ينطبق هذا على نوعي الشّرط الجازم وغير الجازم؟

في الشّرط الجازم منع العلماء تقدّم الجواب على الشّرط بأمرين: إنّ أداة الشّرط لها صدارة الكلام؛ فلا يتقدّم عليها شيء، وإنّها لا تعمل فيما تقدّم عليها، فلا تأثير لها في الجواب المتقدّم. ولكن هل ينسـحب هذان السّببان على الشّـرط غير الجازم (بإذا)؟

تأتي أداة الشّـرط (إذا) غير جازمة، ولا تأثير لها في الشّـرط أو الجواب، وهذا يعني أنّها لن تؤثّر فيما بعدها، ولن تتسلّط على ما تقدّم عليها أو تأخّر؛ إذ لا عمل جزمٍ لها، وهنا يظهر للباحث انتفاء السّبب الثّاني في منع الجواب من التّقدّم؛ لعدم الجزم في (إذا) لمخالفتها (إنْ) الشّرطيّة الجازمة وأخواتها في توقّع حدوث الجواب، وبذلك تبقى الصّـدارةُ سـببًا واحدًا لمنع الجواب من التّقدّم. فهل تكفي صـدارة الأداة لمنع الجواب من التّقدّم؟ على أنّ العلماء لم يتحدّثوا عن هذا الأمر، فقد كان عليهم أن يفرقوا بين نوعي الشّرط.

وهنا يرى الباحث أنّ السّبب في منع الجواب من التّقدّم هو ما قال به العلماء من صدارة الأدوات الشّرطيّة، ويضيف إلى هذا أمرًا معنويًّا يقوم على منع تقدّم النتيجة على السّبب في أغلب الأحوال، وهذا منطق الأشـياء في تقدّم السّـبب على النتيجة، وعلى هذا فإنّ الحال ألّا يتقدّم الجواب على الشّـرط، وقد يتقدّم دليل الجواب، لكنه لا يعدّ بحالٍ الجوابَ، وقد يكتنف الجوابُ الشّرط؛ فيظهر جزءا الجواب ويتخللهما الشّرط.

وقد جاء هذا النّمط في ديوان ابن مقبلٍ بكثرة، وجاء على ثلاثة أشكال:

1. جاء دليل الجواب مقدّمًا + أداة الشّـرط (إذا) + فعل الشّرط (ماضيًا).

2. جاء دليل الجواب مقدّمًا + أداة الشّـرط (إذا) + فعل الشّرط (مضارعًا مصحوبًا بلم).

3. جاء جزء من الدليل مقدّمًا + أداة الشّـرط (إذا) + فعل الشّرط (ماضيًا) + تكملة الدّليل.

جاء الشّكل (1) في خمسة وخمسين موضعًا، وهذه تمثّل نسبة كبيرة من هذا النّمط، ويتيح تنوّع الأسـلوب للمتحدّث أن يقدّم ما هو أولى بالاهتمام (الجرجاني، ت: شـاكر، 107)، ويبقى التّقديم والتأخير حسـب المعنى، مع الأخذ بعين النّظر القاعدة النّحويّة الّتي جاءت عن العلماء، ومع القاعدة وإحساس العلماء بأنّ المتقدّم هو الجواب، أطلقوا عليه (دليل الجواب)، ويقدّر الجواب منه تاليًا للشّرط. ومن أبيات الشّاعر ابن مقبلٍ:

مَسالِحُهُمْ مِنْ كلِّ أَجرَدَ سابحٍ

جَمُومٍ إِذَا ابْتَلَّ الحِزَامُ المُوَشَّحُ

يتقدّم دليل الجواب (مسالحهم من كل أجرد) على أداة الشّرط (إذا) وعلى فعل الشّـرط الماضـي لفظًا المضـارع معنًى (ابتلّ)، ويكون ترتيب البيت كما يقدّر العلماء:

مَســـالِحُهُمْ مِنْ كلِّ أَجرَدَ ســـابحٍ، إِذَا ابْتَلَّ الحِزَامُ المُوَشَّـــحُ، فمَسالِحُهُمْ مِنْ كلِّ أَجرَدَ سابحٍ جَمُومٍ.

وجاء الشّكل (2) في ثلاثة مواضع فقط من ديوان ابن مقبلٍ، فالمضـارع المصـحوب بلم، يتغيّر معناه إلى الماضـي، فيقال فيه: الماضي في اللّفظ المضارع في المعنى.

فمن الشّكل الثّاني قوله:

قطعْتُ إذا لمْ يستطِعْ قَسوةَ السُّرَى

ولا السَّيرَ راعي الثَّلَّةِ المتَصَبّحُ

تقدّم دليل الجواب (قطعت) على أداة الشّـــرط (إذا)، وفعل الشّـرط المضـارع المصـحوب بلم (لم يسـتطع)، وإعادة ترتيب البيت على الأصل الّذي يرتضيه العلماء: قطعْتُ إذا لمْ يستطِعْ قَسوةَ السُّرَى ولا السَّيرَ راعي الثَّلَّةِ المتَصَبّحُ قطعْتُ.

ومنه ما قال ابن مقبلٍ:

فَلِلْعَفْوِ أقوامٌ، وللجهلِ غيرُهمْ

إذا لم تُوَقَّ البُزَّلُ الكُومُ مِرْفَدا

وخُصومٍ شُمُسٍ أرمي بهمْ

شُعَبَ الجَوْرِ إذَا لمْ يَسْتَقِمْ

جاء هذا الشكل (3) في واحدٍ وعشرين موضعًا من الدّيوان، وفيه يكتنف جزءا الجوابِ الشّـرطَ؛ فيتقدّمه جزء، ويتأخّر عنه آخر، ويتشـابه مع ما هو موجود في الشّـرط الجازم من هذا البحث. ومن الشّكل الثّالث قوله:

يَصُكُّ الحصى عنْ يَعْمَليٍّ كأنَّهُ

إذَا مَا عَلاَ حَدَّ الأَمَاعِزِ، مِرْضَحُ

اكتنف جزء من دليل الجواب المتقدّم (يَصُـكُّ الحصـى عنْ يَعْمَليٍّ كأنَّهُ) ثمّ جاءت جملة الشّـرط (إذا) وبعدها (ما) الزائدة للتّوكيد، ثمّ فعل الشّـرط الماضي (علا)، ثم أكمل دليل الجواب (مرضح). ويكون ترتيب الأصل في البيت:

يَصُـكُّ الحصـى عنْ يَعْمَليٍّ كأنَّهُ مِرْضَـحُ، إذَا مَا عَلاَ حَدَّ الأَمَاعِزِ، يَصُكُّ الحصى عنْ يَعْمَليٍّ كأنَّهُ مِرْضَحُ.

النّمط الخامس: إذا + فعل الشّـرط (ماضٍ)+ الجواب جملة مقترنة بالفاء (تكرّر في ثلاثة مواضع).

اشترط العلماء لجملة جواب الشّرط الجازم أن تكون فعلًا مضارعًا، وأجازوا أن تأتي فعلًا ماضيًا، دالًا على المستقبل بتأثير من أداة الشّـرط الّتي تحوّل معناه إلى المسـتقبل؛ ليصـلح للتّعليق. ولـــــمّا جاءت جملة الجواب على غير ما رســم لها العلماء، ولم تصلح أن تقع شرطًا؛ اشترطوا لها الاقتران بالفاء؛ لتعمل هذه على إعادة ربط الجملتين في الأســلوب الواحد، وتحدّث العلماء عن أشكال خرجت إليها جملة الجواب الّتي لا تصــلح أن تكون شــرطًا؛ وهي: الجملة الاسميّة، والمصــدّرة بإحدى الأدوات: (ليس، كأنّ، ربّ، أداة اســتفهام، ليت، لعلّ). والجملة الطلبيّة، والجملة الفعلية المصــدّرة بإحدى الأدوات: (السين وسوف، الجامد، قد، ما، لن، إنْ النّافية) .

وقد فصّل ابن يعيش سبب الاقتران بالفاء، وسبب اختيار الفاء لتكون الرابط؛ فقال: "وأمّا إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداءُ به، كالأمر والنهي والابتداء والخبرِ، فكأنّه لا يرتبط بما قبله، وربمّا آذن بأنّه كلام مستأنَف غير جزاء لما قبله، فإنّه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء؛ لأنّها تفيد الاتّباعَ، وتُؤذِن بأنّ ما بعدها مسبَّبَ عمّا قبلها، إذ ليس في حروف العطف حرفٌ يوجَد فيه هذا المعنى سوى الفاء، فلذلك خصّوها من بين حروف العطف، ولم يقولوا: "إنْ تُحْسِنْ إليّ واللهُ يجازيك"، ولا "ثُمَّ الله يجازيك". (ابن يعيش،2001، ط1، 111/5)

ووردت الشّواهد القرآنيّة والشّعريّة الكثيرة على اقتران جملة جواب الشّرط بالفاء في الحالات الّتي تحدّث عنها العلماء، كما وردت بعض الشّواهد القليلة على حذف الفاء من الجمل الواجب اقترانها بها، وحاول بعض العلماء تخريجها بتقدير الفاء، وجعل بعض العلماء ذلك في الضّرورة الشّعريّة.

وما تحدّث به العلماء عن وجوب اقتران جملة الجواب بالفاء في الشّرط الجازم، ينطبق -أيضًا- على الشّرط غير الجازم؛ لأن التّعليق والتّرتب محور هذا الأسلوب، وما الجزم إلّا تأثير لأدوات الشّرط الجازمة في الفعل المضارع، أو محلًّا في كلٍّ من الفعل الماضي والجملة المقترنة بالفاء. فأحكام الأداتين (إنْ) و (إذا) متشابهة، حتّى لو "كانت الأداة غير الجازمة (إذا) الشّرطيّة لأنها تشبه (إنْ) في كونها أم باب الشّروط غير الجازمة". (الأزهري، 2000، 407/2)

وجاء هذا النّمط عند الشّاعر ابن مقبلٍ في ثلاثة مواضع، تراوحت أسباب اقتران الجواب بالفاء: بين الجملة الطلبيّة الأمريّة، الجملة الفعلية المنفيّة بـ (لن)، والجملة الاسميّة المنفيّة بـ (ليس).

قال ابن مقبلٍ:

إذَا مِتُّ فَانْعَيْنِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ

وذُمِّي الحَيَاة كُلُّ عَيْشٍ مُتَرَّحُ

اقترن الجواب بالفاء؛ لأنّه جملة فعليّة بدأت بفعل الأمر، الّذي لم يصلح أن يقع شرطًا، فوجب الاقتران بالفاء؛ ليعاد ارتباط الجملتين في أسلوب واحد.

ويقول ابن مقبل:

إذا مِتُّ عَنْ ذِكْرِ القوافي فلن ترَي

لها تالِياً مِثلي أطَبَّ وأشعرا

وقال ابن مقبلٍ:

إذا أتَيْنَ على وادِي النِّباجِ بنا

خُوصاً فليسَ على ما فاتَ مُرتَجَعُ

وبالنّظر إلى القاعدة النّحويّة، يلاحظ أنّ العلماء أحسنوا وضعها على أسسٍ صحيحة منضبطة مع الاستخدام اللّغويّ عند ابن مقبلٍ.

النّمط السّادس: إذا + فعل الشّرط (ماضٍ)+ الجواب جملة غير مقترنة بالفاء. (تكرر في خمسة مواضع).

يتّفق معظم النّحويّين البصـــريّين على وجوب اقتران الجواب بالفاء؛ عندما لا يصلح أن يقع الجواب شرطًا، ولكن تباينت آراؤهم في حذف الفاء؛ فمنهم من قال بأنّه ضرورة في الشّعر، ويمنع ذلك في النّثر، ومنهم من قدّر الفاء. على أنّ لابن مالك رأي جريء، جاء في أقواله المتأخرة في كتاب شواهد التوضيح، فأجاز ما أجمع العلماء على رفضـــه، فأجاز أن يكون الجواب دون الفاء الرّابطة له في الشّـــعر والنّثر، واعتمد ابن مالك على شواهد من الحديث الشّريف، والشّعر العربيّ، جاء فيها الجواب غير مقرون بالفـاء، وقـال: "والنّحويّون لا يعترفون بمثـل هـذا الحذف في غير الشّـعر، أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسميّة أو جملة طلبيّة. وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين، فبطل تخصـــيصـــه بالشّـــعر، لكنّ الشّـــعر به أولى" (ابن مالك، 1413هـ، ط1، ص 194). ثمّ بيّن السّـــبب في الحذف؛ فقال: "وإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معًا، فحذفها والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز؛ فلذلك قلت قبل هذا: فلو قيل في الكلام: إنْ اســـتعنت أنت مُعان لم أمنعه" (ابن مـالـك، 1423هـ، ط1، ص 194) فذهب إلى صـحّة حذف الفاء في الكلام النّثريّ، ولم يقصره على الشّعر؛ فقال: "ومن خصّ هذا الحذف بالشّـــعر حاد عن التّحقيق، وضـــيّق حيث لا تضـــييق، بل هو في غير الشّـــعر قليل، وهو فيه كثير". (ابن مالك، 1423هـ، ط1، ص 192)

والملاحظ في شـــعر ابن مقبلٍ أنّه جاء بأبيات شـــعريّة –في الشّرط غير الجازم– وجاء فيهن الجواب دون ربطه بالفاء، على غير ما قرّر جمهور العلماء، على أنّ هذا الاســتعمال كان قبل وضع القاعدة النّحويّة، إلّا أنّ استقراء علماء اللّغة لشواهدها القرآنيّة والشّـعريّة والنّثريّة، أوصـلت إلى نتيجة مفادها بوجوب اقتران الجواب –في الشّـــرط الجازم وغير الجازم– بالفاء، إذا لم يحقّق الشّروط الواجب توافرها فيه.

وصـــلت أشـــعار ابن مقبلٍ الّتي جاء فيه الجواب غير مقترن بالفاء، وعلى غير ما قرّر العلماء، إلى خمسـة مواضـع، تشـابه تركيب الشّـــرط فيهن، وتشـــابه نمط الكلام في أربعة مواضـــع متتالية في قصـــيدة واحدة، وفي بيت خامس انفرد واختلف، وهذه الأبيات هي:

قال ابن مقبلٍ:

وَمَلْجإٍ مَهْرُوئِينَ، يُلْفى بِهِ الحَيَا

إذا جَلَّفَتْ كَحْلٌ هُوَ الأُمُّ والأَبُ

جاء فعل الشّرط في البيت فعلًا ماضيًا تابعًا أداة الشّرط (إذا)، وتلاهما الجواب: جملة اسميّة غير مقترن بالفاء، على الرّغم من إجماع العلماء على ضـــرورة اقتران الجواب بالفاء في مثل هذه الحالة، إلّا لضـرورة شـعريّة، ويبدو أنّ هذا البيت يمثّلها؛ إذ لو جاءت الفاء المقترنة لتغيّرت تفعيلة) فعولن (--o إلى oo) (– –، وهذه الصّورة ليست من صورها. وعليه يكون الشّاعر وقع في محظور الضّرورة الشّعريّة .

وأمّا الأبيات الأخر:

يا بِنْتَ آلِ شهابٍ هلْ علمْتِ إذا

أمسى المراغث في أعناقها خضع

أنِيّ أتمّم أيساري بذي أودٍ

من فرع شيحاط صافٍ ليطه قرع

يا بِنتَ آلِ شِهابٍ هلْ علمْتِ

إذا هاب الحمالة بكر الثَّلَّة الجذع

أنَّا نقومُ بجُلاَّنا، ويحمِلُها

مِنَّا طويلُ نِجَادِ السيفِ مُطَّلِعُ

يا أختَ آلِ شِهابٍ هلْ علمْتِ إذا

أنسى الحرائرَ حُسنَ اللَّبْسةِ الفَزَعُ

أنَّا نشُدُّ على المِرّيخِ نَثْرَتَهُ

والخيل شاخصة الأبصار تتزع

وهلْ علمْتِ إذا لاذَ الظِّباء وقدْ

ظلَّ السَّراب على حزَّانه يضع

أنِّي أنفِّر قاموص الظهيرة، وال

حرباء فوق فروع السَّاق يمتصع

في الأبيات السّابقة جاء ترتيب أسلوب الشّرط على التّوالي :

-إذا أمسى المراغث أنِّيّ أتمِّم أيساري.

-إذا هاب الحمالة بكر الثَّلَّة الجذع أنَّا نقومُ بجُلاَّنا.

-إذا أنسى الحرائرَ حُسنَ اللَّبْسةِ الفَزَعُ أنَّا نشُدُّ على المِرّيخِ نَثْرَتَهُ.

-إذا لاذَ الظِّباء أنِّي أنفِّر قاموص الظهيرة.

وفي كل التّراكيب السّابقة، جاءت أداة الشّرط (إذا) وتلاها فعل الشّرط الماضي (أمسى، هاب، أنسى، لاذ)، وجاءت الأجوبة دون الاقتران بالفاء، وكان الواجب اقترانها بالفاء؛ لاسميّة كلٍ منها. وبتحليل الأبيات عروضيًّا، يظهر أنّها على بحر البسيط (مستفعلن فاعلن)، وبوجود الفاء في بداية الجملة الاسميّة في كلٍّ منها يوقع الشّاعر في الضّرورة الشعريّة؛ إذ تتحوّل تفعيلة (مستفعلن: - - 0 -) إلى (0 - - 0 -) وهي ليست من صورها.

وبذا يكون ابن مقبلٍ قد جاء بشواهد متنوّعة على حذف الفاء من جواب الشّرط، وعلى غير ما قرّر العلماء، على أنّ الباحث يرى أنّ هذه الشّواهد يمكن أن تصنّف تحت النّادر الّذي لا يشكل وجوده قاعدة؛ فالشّواهد الكثيرة الّتي قعّد عليها العلماء جاءت كلّها بوجود الفاء بالجواب؛ ولهذا يكون ابن مقبلٍ قد حاد عن الكثير، واتّبع القليل النّادر، الّذي أجازه العلماء تحت ما يسمّى (الضّرورة الشّعريّة)، الّتي وقع الشّاعر بها في جميع الأبيات من هذا النّمط. وأنّ الضّرورة الشّعريّة الّتي سوّغ بها العلماء للشّعراء أخطاءهم، لا يجوز أن تمثّل شواهدها قاعدة تُبنى عليها الأحكام النّحويّة واللّغويّة، ووجب على العلماء أن يتّخذوا منها موقفًا متشدّدًا؛ فإقامة الوزن العروضيّ، أو سلامة القافية يجب ألّا يسوّغ الخطأ النّحويّ واللّغويّ.

النّمط السّابع: إذا + فاعل لفعل الشّرط المحذوف + جواب الشّرط (تكرّر في خمسة عشر موضعًا).

اختصّت أداة الشّرط بدخولها على الفعل، إذ لا يجوز دخولها على الاسم، وأنّ ما أطلق عليه (الجملة الشّرطية)،

لا يمكن أن ينتج من الأداة والاســـم، لكنّ العلماء لاحظوا دخول بعض الأدوات الشّـرطيّة على الأسماء المرفوعة، فدرسـوا أحوالها وقدّموا لذلك تخريجات، ومن ذلك: أنّ الفعل يُحذف، وتبقى الأداة ومعمول الفعـل المحـذوف (الفـاعـل أو نائبـه)، ولاحظوا أنّ ذلك يكون مع أداتين من أدوات الشّـــرط (إنْ الجازمة، وإذا غير الجازمة)، وما جاء غير ذلك عُدَّ من الضّرورة الشّــعريّة، فقال ابن مالك: "وأكثر ما يضــمر إذا فسّــر بعد معموله بفعل مذكور، والغالب كونه ماضيًا، أو مضـارعًا منفيًّا بلم، نحو: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾ (سـورة التّوبة: جزء من الآية 6)، وإن زيد لم يأتني آته". (ابن مالك، ط1، د.ت، 74/4). فاشـــتراط العلماء أن يكون الفعل المحذوف ماضـــيًا لفظًا ومعنًى أو معنًى فقط كالمضـــارع المسبوق بلم.

ومما جاء على هذا النّمط في شعر ابن مقبلٍ:

إِذَا النَّاسُ قَالُوا: كَيْفَ أَنْتَ وقَدْ بَدَا

ضَمِيرُ الَّذِي بِي، قُلْتُ لِلنَّاسِ: صَالِحُ

جاءت أداة الشّــرط (إذا) المختصّــة بالدّخول على الجملة الفعلية، "وهي ظرف للمستقبل مضـمنة معنى الشّـروط غالبا، ومن ثمَّ وجب إيلاؤها الجملة الفعلية"، (السّـــيوطيّ، 1998، ط1، 178/3). وما الاسـم الّذي دخلت عليه إلّا اســـم مرفوع للفعل المحذوف، يفسّـــره الفعل المذكور. فكلمة (النّاسُ) فاعل للفعل (قال) المحذوف، ولا يمكن عدّه فاعلًا للفعل الموجود؛ لثلاثة أســـباب؛ الأوّل: لا يجوز أن يتقدّم الفاعل على فعله، والثّاني: أنّ الفعل (قالوا) أخذ فاعله (واو) الجماعة، والثّالث: أنّ هذه الأداة لا يتلوها إلّا الفعل، وما الاســم إلّا معمول الفعل المحذوف؛ "فلذلك لا يقع بعدها إلا الأفعال. وإذا رأيت الاســم بعدها مرفوعًا، فعلى تقدير فعلٍ قبله؛ لأنّه لا يكون بعدها الابتداء والخبر" . (السّـــيرافيّ، 2008، ط1، 75/1)

وفي بيت آخر قال ابن مقبلٍ:

فيها إذا الشَّرَكُ المجهولُ أخطأَهُ

أُمُّ الأَدِلاَّءِ، واعْبَرَّ الأَيَادِيمُ

وبالنّظر في هذا البيت، يُلاحظ مجيء الاسـم المرفوع (الشّـركُ) بعد (إذا) الشّـــرطيّة، مع وجود فعل بعده أخذ فاعله (أمّ الدلاء) ومفعوله الضـمير المتّصـل (الهاء)، ولا يمكن عدّ الفعل (أخطأ) رافعًا (للشّـرك)؛ للأسباب الّتي وردت في تحليل البيت السّـابق؛ فيُقدّر فعلٌ مبنيٌّ للمفعول يكون رافعًا للاسـم المتقدّم (الشّركُ)، فيكون التّقدير: إذا أُخطِئ الشّركُ المجهول أخطأه أمُّ الدّلاء .

النّمط الثّامن: إذا + اســم مرفوع لفعل ناقص (ناســخ) + جواب الشّرط (تكرّر في ثلاثة مواضع)

يقاس هذا النّمط على النّمط السّـــابق، إذ لا فرق بينهما سـوى حالة تمام الفعل ونقصـانه؛ ففي النّمط السّـابق جاء الفعل تامًّا فرفع فاعلًا مع حذف الفعل، وتفســيره بفعل

لاحق له، وقد يأتي الفعل ناقصًا، فيأخذ مرفوعه (اسم كان أو أخواتها)، ثم يأتي فعل ناقص آخر يفسّر ما حذف.

وبامتناع دخول أدوات الشّرط المخصوصة بالجملة الفعليّة على الأسماء، وامتناع تقدم الفاعل على فعله، أو مرفوع الفعل الناسخ عليه، وجب أن يُقدّر فعلٌ من جنس الفعل الموجود أو المذكور.

ورد هذا النّمط عند ابن مقبلٍ في ثلاثة مواضع من الديوان، وهي قوله:

إذا الطيرُ أمسَتْ وَهْيَ عُبْسٌ جوانِحٌ

فُوَيْقَ بُيُوتِ الحَيِّ تَقْفُو وتَخْطَفُ

وقال أيضًا:

ولَهْفِي على حَيَّيْ حُنَيْفٍ كِلَيْهِما

إذا الغَيْثُ أَمْسَى كابِيَ اللَّونِ أَغْبَرَا

يقدّم الشّاعر دليل الجواب (ولَهْفي على حَيَّيْ حُنَيْفٍ كِلَيْهِما) على أداة الشّرط (إذا) ومرفوع فعل الشّرط المحذوف (أمسى) والمفسّر بالفعل المذكور، وبإعادة ترتيب البيت:

إذا الغَيْثُ أَمْسَى كابِيَ اللَّونِ أَغْبَرَا، فلهفي على حَيَّيْ حُنَيْفٍ كِلَيْهِما، مع ما للبيت من وزن واختلاف في التّقديم والتأخير. ويتشابه هذا البيت مع البيت الأخير في هذا النّمط :

ويقول ابن مقبلٍ:

وأطْوَلُها إذا الجوزاءُ كانتْ

تواليها تعرض للغيار

النّمط التّاسع: إذا + فاعل لفعل الشّرط المحذوف + جواب الشّرط محذوف. (جاء في سبعة مواضع).

لم يفصّل العلماء في هذا النّمط، ولم يُدرج في مباحثهم؛ وذلك لأنّه يجمع بين مبحثين من المباحث الّتي تناولوها؛ وهما: حذف الفعل بعد أداة الشّرط وبقاء الفعل المفسّر، وحذف جواب الشّرط وبقاء دليل الجواب عليه.

ويمكن الرّجوع إلى ما قاله العلماء في المبحثين للوصول إلى آرائهم فيه، وما قاله العلماء عن المبحث الأوّل: حذف الفعل وبقاء الفعل المفسّر، فقد جاء ذلك في النّمط السّابع، ما يغني عن الإعادة، وما جاء في المبحث الثّاني: حذف جواب الشّرط، فقد تكرّر ذلك في النّمط الرّابع، ويذكر الباحث تلك الأقوال بالمجمل.

فقد أجمع العلماء على اختصاص أدوات الشّرط بالجملة الفعليّة، فلم يجيزوا دخولها على الأسماء، وما جاء من دخول على الاسم المرفوع، فقد خرّجه العلماء على حذف فعل الشّرط الّذي يفسّره الفعل المذكور، وقد يكون المرفوع فاعلًا في الفعل التّامّ المبنيّ للمعلوم، وقد يكون نائبًا عن الفاعل، إن كان الفعل تامًّا وبني لما لم يسمّ فاعله، وقد يكون معمولًا للفعل الناسخ المحذوف، ويفسّره الفعل الموجود. قال ابن مالك في شرح التّسهيل:" وأكثر ما يضمر إذا فسّر بعد معموله بفعل مذكور، والغالب كونه ماضيًا، أو مضارعًا منفيًّا بلم، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (سورة التّوبة: جزء من الآية 6)، وإن زيد لم يأتني آته. ومجيئه مضارعًا بدون (لم) شاذٌّ ... ولا يتقدّم الاسمُ الفعلَ على الإضمار

المذكور مع غير (إنْ) من أدوات الشّرط إلّا في الضّرورة". (ابن مالك، ط1، د.ت، 74/4).

وأمّا ما قاله العلماء في حذف جواب الشّـــرط، ففي مجمله: "ولو تقدّم على الأداة جملةٌ هي الجواب في المعنى، فليست هي نفس الجواب، بل دليلًا عليه، وهي كلامٌ منقطعٌ عمّا بعده، وقد يكون حكمه مطلقًا، وقد يكون مقيّدًا بشرطٍ مقدّرٍ، وإلّا لزم هذا المعلّق عليه تقديمه ... ولا يجوز أن يتقدّم دليل الجواب على الشّــرط في السّــعة إلّا إذا كان ماضــيًا، نحو: آتيك إن أتيتني، ولا يجوز: آتيك إن تأتني إلّا في الشّـــعر". (ابن مالك، ط1، د.ت، 86/4-87).

جاء هذا النّمط عند ابن مقبلٍ في سـبعة مواضـع في الديوان؛ وهي:

وتَهوي إِذَا العِيسُ العتاقُ تفَاضَلَتْ

هُوِيَّ قدُومِ القينْ حالَ فِعَالُهَا

في هذا البيت يتقدّم ما يدلّ على الجواب (تهوي) على أداة الشّـــرط وفعلها، ثمّ تأتي الأداة (إذا) وتلاها فاعلٌ مرفوعٌ (العيسُ) معمول للفعل المحذوف؛ إذ لا يجوز أن يكون فاعلًا للفعل المذكور (تفاضـــلت) متقدّماً، وحُذف فعل الشّـــرط، وفسّره الفعل المذكور (تفاضـلت)، الّذي رفع فاعلًا مضـمرًا. والعلماء يقضـــون بألّا يتقدّم الجواب على الأداة؛ فهي لها صـــدارة الكلام، ولا تعمل في الجواب متقدّمًا عليها، وجاء الفعل المضـــارع في البيت (مرفوعًا)؛ لعدم فاعلية الأداة فيه، وحتى لو كانت الأداة جازمة ما جاز أن تعمل في الفعل المتقدّم.

ومما جاء على هذا النّمط في ديوان ابن مقبلٍ:

مَذَاوِيدُ بِالبِيضِ الحَدِيثِ صِقَالُهَا

عنِ الرَّكبِ أَحياناً إِذَا الرَّكْبُ أَوْجَفُوا

فلا أَعْرِفَنْ شَيخاً لهُ أُمُّ سَبْعَةٍ

يُمَارِسُنَا يَوْماً إِذَا النَّاسُ أَجْحَفُوا

منَ المائِحاتِ بأعْراضِها

إذا الحالِبانِ أرادا اغتِسالا

فَكَلِّفْ حَزَازَ النَّفْسِ ذَاتَ بُرَايَةٍ

إِذَا الخَرْقُ بِالعِيسِ العِتَاقِ تَخَيَّلا

فِتيانُ صِدقٍ إذا ما الأمرُ جَدَّ بهِمْ

أَيْدِي حَوَاطِبِهِمْ دَامٍ ومَكْلُومُ

وفي كلّ ما سبق من الأبيات، جاء دليل الجواب سابقًا للأداة، وفاعل الفعل المحذوف، وفسّره الفعل المذكور، وتسير كلُّها على ذات النّمط.

النّمط العاشـر: إذا + اسـم مرفوع + اسـم مرفوع (جاء في موضعين).

آثرت تصـنيف هذا في أنماط الشّـرط؛ وذلك لوجود شـواهدَ شـعريّةٍ في ديوان ابن مقبلٍ، وشـواهدَ أخرى في كتب العلماء؛ كالأخفش وابن جنّي وابن مالك، وذكر العلماء خمسةَ أبيات شـــعريّة شـــاهدًا على مجيء الاســـم المرفوع بعد (إذا)،

وتأوّل العلماء لها، وقدّموا لها تخريجات نحويّة ولغوية، يذكر الباحث الشّواهد، ويتبعها بتخريجات العلماء:

1- إذا باهليّ تحته حنظليّة

له ولد منها فذاك المذرّع

2- فأمهله حتّى إذا أن كأنّه

معاطى يد في لجّة الماء غامر

3- إذا هو لم يخفني في ابن عمي

وإن لم ألقه الرّجل الظّلوم

4- وأنت امرؤ خلط إذا هي أرسلت

يمينك شيئا أمسكته شمالكا

5- فهلّا أَعَدُّونِي لِمِثْلِي تَفاقَدُوا

إذا الخَصمُ أَبْزَي مائلُ الرأسِ أَنْكَبُ

فالبيت الأوّل؛ يقدّر فيه العلماء (كان) بعد (إذا): إذا كان باهليّ، وقيل فيه: حنظليّة: فاعل بالفعل (استقرّ) محذوفًا، وقيل: باهليّ: فاعل بمحذوف يفسّره العامل في حنظليّة. (ابن هشام، 1972، ط4، ص 127) وهذه التّقديرات الكثيرة تبحث عن تخريج مقبول.

وأمّا البيت الثّاني: " فـ (أنْ) زائدة، و (كان) محذوفة بعد إذا، والتّقدير: حتى إذا كان كأنّه، و(كان) تحذف بعد الشّرط كثيراً، نحو: إنْ خيراً فخيرٌ". (الأندلسيّ، ط1، د.ت، 318/7). ويبدو أنّ هذا التّخريج أقرب من التّخريج الأوّل.

وأمّا البيتان الثالث والرّابع: " فـ (ذلك) مرفوع بفعل محذوف يفسّره ما بعده؛ أي: إذا لم يَخف هو، وإذا أرسَلتْ هي، ولمّا حذف الفعل انفصل الضمير". الأندلسيّ، ط1، د.ت، 318/7)

وأمّا البيت الخامس: "فأَبْزَي: فعلٌ ماضٍ، وليس باسمٍ، فيرتفع (الخصمُ) بإضمار فعل يفسّره هذا الظّاهر". الأندلسيّ، ط1، د.ت، 319/7)

وقد أنكر جمهور البصريّين أن يأتي الاسم مرفوعًا بعد (إذا) دون وجود فعل يفسّر الفعل المحذوف، "غير أنّها لا يليها إلّا أفعال مظهرة كانت أو مضمرة، كقولك: "أجيئك إذا قام زيد"، يعني الوقت الّذي يقوم فيه، وفيها معنى المجازاة؛ فلذلك لا يقع بعدها إلّا الأفعال. وإذا رأيت الاسم بعدها مرفوعًا فعلى تقدير فعل قبله؛ لأنّه لا يكون بعدها الابتداء والخبر". (السّيرافيّ، ط1، 75/1.) وارتضى الأخفش مذهب سيبويه، وزاد عليه جواز مجيء الاسم المرفوع بعد (إذا) مبتدأً، وتابعه ابن جنّي في الخصائص، (ابن جنّي، د.ت، ط4، 106/1-107.) وتابعهما ابن مالك من المتأخرين (ابن مالك، د.ت، 213/2)، واتّفقوا على جعله مرفوعًا على الابتداء، على الرّغم من مجيء شواهد عليه، ووجد لها العلماء تخريجات نحويّة، وقد منع أبو حيّان الرّأي القائل بالرّفع على الابتداء، فقال: "والصّحيح أنَّ ذلك لا يجوز؛ إذ ما ذكروه محتمل للتّأويل، ولا يتعيّن فيه الابتداء، ولا نُثبت قانونًا كليًّاً، ونخرج عن القانون المستقرّ الثّابت في لسان العرب بالمحتمل". (الأندلسيّ، ط1، د.ت، 318/7).

وأمّا ما جاء عند ابن مقبلٍ فقال:

نَعاءِ ابنَ عَفَّانَ الإمامَ لِمُجْتَدٍ

إِذَا البرْقُ لِلرَّاجِي سَنَا البَرْقِ خُلَّبُ

يُلاحظ في هذا البيت، مجيء الاسم (البرقُ) مرفوعًا بعد أداة الشّرط (إذا)، ولا يوجد أيّ عامل من فعل يكون سببًا في رفعه، وبناءً على تخريجات العلماء السّابقة، فلا يمكن تقدير الفعل الماضي (لمع أو برَقَ) أو الفعل (كان التّامة أو الفعل: جاء أو استقرّ)، بسبب بقاء كلمة (خُلَّبُ) مرفوعة، والأقرب أن تكون خبرًا للمبتدأ (البرق).

ومما جاء قريبًا من هذا قول ابن مقبلٍ:

فَإِذَا وذلكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ

إلاَّ كحَلْمةِ حالمٍ بخيالِ

بالعودة إلى القصيدة والموضع الذي جاء فيه هذا البيت، فالشّاعر يتحدّث عن مجلس خمر وغناء وانتشاء، ثم قال: فإذا وذلك –يا كبيشة– لم يكن إلا كحلمة (وفي رواية كلَمّة) حالم بخيال .

فإذا الّذي نحن فيه، وذلك الّذي مضى من شبابي، وما مضى من أيّام تمتُّعي، لم يكن إلّا كإلمام خيال بالحالم؛ لسرعة انقضائه.

وبقياس هذا البيت على ما جاء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ (سورة الزمر: جزء من الآية 73)، إذ تباينت آراء العلماء في حكم (الواو) في الآية السّابقة، وساق بعضهم بيت ابن مقبل هذا شاهدًا؛ فقال فريق: إنّ الواو زائدة أو مقحمة، وليس لها معنى، ودخولها كخروجها، فمعنى (فإذا وذلك) هو ذاته معنى (فإذا ذلك). وهذا الرأي للأخفش، فقال في ذلك: "وقد جاء في الشّعر شيء يشبه أن تكون الواو زائدة فيه. قال الشّاعر :

فَإِذَا وذلكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ

إلاَّ كحَلْمةِ حالمٍ بخيالِ

فيشبه أن يكون يريد: فإذا ذلك لم يكن. وقال بعضهم: أضمر الخبر، وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضاً وهو في الكلام". (الأخفش، 1990، ط1، 496/2. وكذلك: 123/1، 132، 144) وتبعه على هذا الرّأي ابن مالك فقال ناقلًا عن الأخفش: "وقال الأخفش في المسائل الصّغرى: تقول: كنّا ومن يأتنا نأته، يجعلون الواو زائدة في باب كان، ولا تحسن زيادة هذه الواو في غير باب كان، يعني أنّه لا تطّرد زيادتها إلّا في باب كان". (ابن مالك، ط1، د.ت، 356/3).

ويقف جمهور البصريّن على الطّرف الآخر، ويقولون بمنع زيادة الواو، يقول ابن جنّي: "وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريّون". (ابن جنّي، د.ت، ط4، 464/2) وقال ابن الشّجري: " وقيل في البيت كما قيل في الآية: إنّ الواو مقحمة، وليس ذلك بشيء؛ لأنّ زيادة الواو لم تثبت في شيء من الكلام الفصيح، وحذف الأجوبة كثير". (ابن الشّجري، 1991، ط1، 122/2)

ومع إنكار البصريّن زيادة الواو، إلّا أنهم أجازوا في بيت ابن مقبل أن يكون ما بعد (إذا) مبتدأً وخبره محذوف، وهناك أكثر من تخريج لبيت ابن مقبل، وبيتين آخرين لأبي كبير الهذلي، والأسود بن يعفر.

ودارت آراء العلماء حول هذه الواو بين:

–الواو: زائدة، ذلك: مبتدأ، لم يكن: الخبر. وهذا رأي الأخفش.

–الواو: زائدة، ذلك: مبتدأ، الخبر: مضمر. نقله البغدادي عن ابن برّي.

–الواو: عاطفة على محذوف وليست زائدة، ذلك: مبتدأ، الخبر: مضمر. نقله الأخفش، بقوله: (قالوا).

–الواو: عاطفة على مبتدأ محذوف (فإذا إلمامك وذلك الإلمام أو فإذا هذا وذلك لم يكن. نقله البغدادي.

وقال البغدادي: "على أنّ الواو ليست زائدة كما يقول الكوفيّون، بل هي عاطفة على مبتدأ محذوف؛ والتّقدير: فإذا إلمامُك وذلك الإلمام، كذا قدّره الشّارح، فجعل المعطوف والمعطوف عليه شيئًا واحدًا لأجل قوله: لم يكن. قال صاحب كتاب تفسيح اللّغة: هذا البيت لتميم بن أبيّ بن مقبل وأراد: فإذا هذا وذلك، ولم يخصّ واحدًا لأنّ كلّ شيءٍ زائلٍ فهو كالأحلام". (البغدادي، 1997م، ط4، 58/11) ونقل البغدادي رأيًا آخر نسبه لابن برّي في أماليه: "قال ابن بري في أماليه على الصّحاح البيت لابن مقبل وقوله: فإذا وذلك مبتدأ والواو زائدة". (البغدادي، 1997م، ط4، 60/11)

والّذي يتأمّل رأي البصريّين يرى إجماعهم على عدم زيادة الواو، ولكنهم أقرّوا بمجيء المبتدأ بعد (إذا)، كما نقل البغدادي في التّفسيرين لبيت ابن مقبل: (فَإِذا إلمامُك وَذَلِكَ الْإِلْمَام). (فَإِذا هَذَا وَذَلِكَ)، وسواء أكان الخبر جملة (لم يكن)، أم كان محذوفًا أو مضمرًا، فهذا يعني جواز الابتداء بعد (إذا)، إلّا إن كان الأمر تقدير فعل محذوف (كان التّامة أو استقرّ)، فيتخرّج الأمر عليه، فيكون (ذلك): فاعلًا لفعلٍ محذوفٍ، والجوابُ محذوفًا. لكن الباحث لم يجد إشارة –فيما اطّلع من كتب العلماء– تشير إلى ذلك، وقد يرجع الباحث السّبب في ذلك إلى كثرة المحذوفات في هذا التّقدير، من حذف لفعل الشّرط، والفعل الدالّ عليه؛ لتقدّم الاسم المرفوع، ثم حذف الجواب. ولم يذكر العلماء شاهدًا على حذف الفعل والجواب إلّا ما جاء من تقدّم ما يوحي ويدل عليه السّياق؛ مثل قول الشّاعر:

قَالتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا؟ قَالتْ وَإِنْ

فحَذَفَ فعل الشّرط وجوابه؛ لفهم المعنى، وأبقى الأداة وحدها، والتقدير: وإِنْ كان فَقِيرًا مُعْدِماً تَمَنَّيتُه أو رضيت به .

وهذه التّخريجات قدّمها العلماء؛ لتبقى القاعدة النّحويّة تنظم جلّ ما جاء عن اللّسان العربيّ، وحتى لا تقام قاعدة على القليل والنّادر، على أنّ الأمر يبقى قابلًا للقبول إذا استقرأ الباحثون لغة العرب، وثبت لديهم ما لا يقبل الشّك وجود عدد من الشّواهد تكفي لتقعيد قاعدة جديدة. ولعلّ بيتيّ ابن مقبل قريبان مما ذهب إليه الأخفش وابن جني وابن مالك؛ إن تعضّد البيت بأمثاله.

النتائج:

–استطاع العلماء استقراء معظم كلام العرب؛ فوضعوا له القواعد الّتي تأتلف أكثره، وما خرج عن الكثير جعلوه من القليل الّذي لا يقاس عليه؛ كاللّغات النّادرة أو الغريبة.

-استخدم ابن مقبلٍ الأداة (إذا) الشّرطيّة في أنماطها المعروفة عند العلماء، كما استخدم أنماطًا أخرى يمكن أن تتركّب من نمطين من تلك الأنماط، ضمن ما قعّده العلماء.

-التّركيب الشّرطيّ قد يكون وجوبيًّا، وقد احتماليًا، وهناك ما يمكن أن يكون الجواب واجب الحدوث لا محالة.

-إنّ التركيب الشّرطي جملة واحدة لا جملتين؛ لافتقار الجزأين إلى بعضهما.

-جاء الشّرط غير الجازم في كتب العلماء السّابقين في مباحث مختلفة، تبعًا للأداة الشّرطيّة.

-لم يفرّق العلماء بين نوعي الشّرط في منع تقدّم الجواب على الأداة والشّرط، مكتفين بما قالوه في الشّرط الجازم؛ لكن لكل منهما أحواله الخاصّة به.

-يمكن أن يضاف سبب معنويّ إلى منع الجواب من التّقدّم على الشّرط: عدم تقدّم النتيجة على السّبب.

-قد يأتي الجواب غير مقترن بالفاء، فيما أوجب العلماء اقترانه بالفاء، من غير ضرورة شعريّة، ولكنّه يبقى قليلًا، فيحفظ ولا يقاس عليه؛ لأنّ الكثير من الاقتران بالفاء.

-هناك أنماط لم تذكر في كتب العلماء كأنماط تركيبيّة قائمة بذاتها، جمعت بين نمطين من أنماط الشّرط، ولكنها وردت في أنماطها المفردة.

-يمكن أن يأتي الاسم المرفوع على الابتداء بعد أداة الشّرط .

المصادر والمراجع:

-الأخفش، أبو الحسن المجاشعيّ بالولاء البلخيّ البصريّ، **معاني القرآن**، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، (مصر: مكتبة الخانجيّ، 1411هـ/1990م) .

-الأزهريّ، زين الدّين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ المصريّ، ويُعرف بالوقّاد، **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1421هـ/2000م).

-البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، **الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاريّ)**، ط1، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، 1422هـ

-البغداديّ، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، ط4، (مصر: مكتبة الخانجيّ، 1418هـ/1997م) .

-ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكرديّ المالكيّ، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدّارة، د.ط، (الأردنّ: دار عمّار، لبنان: دار الجيل، 1409هـ/1989م).

-ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الموصليّ، **الخصائص**، ط4، (مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، د.ت.

-الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، **دلائل الإعجاز في علم المعاني** ط3، تحقيق: محمود محمد

شـــاكر، مصـــر: القاهرة مطبعة المدني –دار المدني بجدة، 1413هـ –1992م

–الجوهري، أبو نصـــر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط4، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، 1407هـ –1987م.

–أبو حيّان الأندلسـيّ، أثير الدّين محمّد بن يوسـف بن عليّ بن يوسف، **ارتشاف الضّرَب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسـة: رجب عثمان محمّد، ط1، (مصـر: مكتبة الخانجيّ، 1418هـ/1998م) .

–أبو حيان الأندلسـيّ، **التّذييل والتّكميل في شـرح كتاب التّسـهيل**، تحقيق: د. حسـن هنداويّ، ط1، (سـوريا: دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، د.ت) .

–حسـن، عبّاس، **النّحو الوافي مع ربطه بالأسـاليب الرّفيعة والحياة اللّغوية المتجدّدة**، ط15، (مصـــر: دار المعارف، د.ت) .

–الرّاجحيّ، عبـده، **التّطبيق النّحويّ**، ط1، (د.م: مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، 1420هـ/1999م) .

–سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السّـــلام محمّد هارون، ط3، (مصـــر: مكتبة الخانجيّ، 1408هـ/ 1988م).

–السّـيرافيّ، أبو سـعيد الحسـن بن عبد الله بن المرزبان، **شـرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسـن مهدليّ، عليّ سيّد عليّ، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 2008م).

–السّـيوطيّ، أبو الفضـل جلال الدّين عبد الرّحمن بن كمال الدّين أبي المناقب الخضـــريّ، **همع الهوامع في شـــرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدّين، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة،1418هـ/1998م) .

–ابن الشّـجَريّ، أبو السّـعادات ضياء الدّين هبة الله بن عليّ بن حمزة، **أمالي ابن الشّـجريّ**، تحقيق: محمود محمّد الطّناحيّ، ط1، (مصر: مكتبة الخانجيّ، 1413هـ/1991م) .

–ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرّحمن بن عبد الله القرشـــيّ الهاشميّ العقيليّ، **شـــرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط20، (مصر: دار التّراث، ودار مصر للطّباعة، 1400هـ/1980م) .

–عِضـيمة، محمّد عبد الخالق، **دراسـات لأسـلوب القرآن الكريم**، د.ط، (مصر: دار الحديث، د.ت) .

–الغلاييني، مصطفى بن محمّد سليم، **جامع الدّروس العربيّة**، ط28، (لبنان: المكتبة العصريّة، 1414هـ/1993م) .

–الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **المسائل العســـكريات في النحو العربي**، د.ط، تحقيق: د. علي جابر المنصـوري، الناشـر: الدار العلمية الدولية للنشـر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع) (عمان –الأردن)، 2002.

-ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائيّ الجيانيّ، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمّد كامل بركات، د.ط، (د.م: دار الكتاب العربيّ للطّباعة والنّشر،1387هـ/ 1967م) .

-ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائيّ الجيانيّ، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: د. عبد الرّحمن السّيّد، ود. محمّد بدوي المختون، ط1، (د.م: هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، 1410هـ/ 1990م) .

-ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائيّ الجيانيّ، **شواهد التّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح**، ط2، تحقيق: الدّكتور طَه مُحسِن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، 1413هـ.

-ابن مقبل، **ديوان ابن مقبل**، د.ت، عني بتحقيقه الدّكتور عزّة حسن، سوريا: دار الشّرق العربي، 1416هـ-1995م.

-ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن عليّ الأنصاري الرّويفعيّ الإفريقيّ، **لسان العرب**، ط3، (لبنان: دار صادر، 1414هـ) .

-المبرِّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، ط2، (مصر: المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، 1415هـ/ 1994م).

-المخزوميّ، مهدي، **في النّحو العربيّ نقد وتوجيه**، ط2، (لبنان: دار الرّائد العربيّ، 1406هـ/ 1986م).

-المراديّ، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله المصريّ المالكيّ، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، والأستاذ محمّد نديم فاضل، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1413هـ/ 1992م) .

-ابن هشام، أبو محمّد جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، ط4، (إيران: مكتبة سيّد الشّهداء، مطبعة أمير قم، 1972م).

-ابن يعيش، أبو البقاء موفّق الدّين يعيش بن عليّ بن يعيش بن أبي السّرايا محمّد بن عليّ الأسديّ الموصليّ، **شرح المفصل للزّمخشريّ**، قدّم له: د. إميل بديع يعقوب، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1422